حكامة الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل بالمغرب

د. زكرياء بلبلاج
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
المغرب

الملخص:

يشكل قطاع الشغل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل حسن تدبير موارده المالية وآليات تمويل سياساته العمومية رهانا أساسيا لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين مؤشرات التشغيل. وفي هذا السياق، تبرز الميزانية الاجتماعية باعتبارها أداة لتوجيه الإنفاق العمومي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان فعالية البرامج المرتبطة بالتشغيل والإدماج المهني والحماية الاجتماعية.

يهدف هذا المقال إلى دراسة حكامة الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل بالمغرب من خلال الوقوف على أبعادها المفاهيمية، وتحليل مرتكزاتها القانونية والمؤسساتية، وتقييم مدى مساهمة آليات التدبير المالي في تحقيق أهداف السياسة العمومية في مجال التشغيل، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. كما يناقش المقال أثر الاختيارات الميزانياتية على مؤشرات البطالة، ومدى قدرة التدبير المالي القائم على مبادئ الحكامة، من قبيل النجاعة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، على تعزيز فعالية تدخلات الدولة في سوق الشغل.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مدعوما بالمنهج الوصفي، من خلال تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للميزانية الاجتماعية، واستقراء المؤشرات المرتبطة بسياسات التشغيل. وتخلص الدراسة إلى أن تطوير حكامة الميزانية الاجتماعية يقتضي تعزيز التخطيط الاستراتيجي، وترشيد الإنفاق العمومي، وتكريس آليات التقييم وتتبع الأداء، بما يضمن توجيه الموارد المالية نحو برامج أكثر نجاعة واستدامة، وقادرة على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز فرص التشغيل.

الكلمات المفتاحية :الميزانية الاجتماعية، الحكامة المالية، قطاع الشغل، التشغيل، البطالة، السياسات العمومية، المغرب.

Abstract:

The labour sector constitutes one of the fundamental pillars of economic and social development, making the sound management of its financial resources and the financing mechanisms of its public policies a key determinant in strengthening social protection and improving employment indicators. Within this context, the social budget emerges as a strategic instrument for directing public expenditure towards the achievement of social justice and enhancing the effectiveness of programmes related to employment, labour market integration, and social protection.

This article examines the governance of the social budget in Morocco's labour sector by exploring its conceptual foundations, analysing its legal and institutional framework, and assessing the extent to which financial management mechanisms contribute to the achievement of public employment policy objectives, particularly in light of the challenges generated by the COVID-19 pandemic. The article further analyses the impact of budgetary choices on unemployment indicators and evaluates the capacity of financial governance, grounded in the principles of efficiency, transparency, and accountability, to enhance the effectiveness of public intervention in the labour market.

The study adopts an analytical approach, supported by a descriptive methodology, through an examination of the legal and institutional framework governing the social budget and an analysis of indicators related to employment policies. It concludes that strengthening the governance of the social budget requires enhanced strategic planning, more efficient allocation of public resources, and the institutionalisation of monitoring and performance evaluation mechanisms. Such reforms are essential to ensuring that financial resources are directed towards more effective and sustainable programmes capable of responding to evolving economic and social challenges while promoting employment opportunities.

مقدمة:

أضحت الحكامة المالية في الدولة الحديثة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بفعالية السياسات العمومية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ولم تعد الميزانية العمومية مجرد أداة لتقدير الإيرادات والنفقات، بل أصبحت تجسد الاختيارات الاستراتيجية للدولة، وتعكس أولوياتها في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات ذات الأولوية، وفق مبادئ النجاعة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويعد قطاع الشغل من بين القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة محورية ضمن السياسات العمومية، باعتباره أحد أهم محددات التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، لما يضطلع به من أدوار في تعزيز الإدماج الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة، وتحسين ظروف العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، برزت الميزانية الاجتماعية باعتبارها آلية استراتيجية لتوجيه الإنفاق العمومي نحو تمويل البرامج المرتبطة بالتشغيل وتأهيل الرأسمال البشري، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وأهداف العدالة الاجتماعية.

وفي المغرب، عرف تدبير المالية العمومية تحولات نوعية بفعل الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية، ولاسيما بعد دستور سنة 2011، والقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، اللذين رسخا مقاربة جديدة لتدبير المال العام تقوم على البرمجة متعددة السنوات، وتقييم الأداء، وربط الاعتمادات المالية بالأهداف والنتائج. وقد انعكست هذه الإصلاحات على مختلف القطاعات الحكومية، ومنها قطاع الشغل، الذي أصبح مطالبا بتطوير آليات تدبير موارده المالية وفق قواعد الحكامة الجيدة، بما يحقق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية الموجهة لسوق الشغل.

وفي المقابل، يشهد سوق الشغل تحولات متسارعة بفعل المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية، حيث لم يعد نموذج التشغيل التقليدي القائم على العمل الدائم وبدوام كامل لدى مشغل واحد هو النموذج السائد، بل برزت إلى جانبه أنماط جديدة للتشغيل، من قبيل العمل المؤقت، والعمل الجزئي، والعمل الموسمي، والتشغيل عبر المنصات الرقمية، وغيرها من الأشكال غير النمطية التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أفرزت هذه التحولات تحديات جديدة تتعلق بضمان العمل اللائق، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين مرونة سوق الشغل وحماية الحقوق الاجتماعية، وهو ما استدعى تدخل الحكومات والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية، للدعوة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الكفيلة بمواكبة هذه التحولات وتعزيز فعالية السياسات العمومية في مجال التشغيل[1].

وأمام هذه المتغيرات، لم يعد نجاح السياسات العمومية في قطاع الشغل رهينا بحجم الاعتمادات المالية المرصودة، بقدر ما أصبح مرتبطا بجودة تدبيرها، ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. ومن ثم، تبرز حكامة الميزانية الاجتماعية باعتبارها مدخلا أساسيا لترشيد الإنفاق العمومي، وتحسين فعالية برامج التشغيل، وتعزيز آليات التخطيط والتتبع والتقييم، بما يضمن توجيه الموارد العمومية نحو أولويات سوق الشغل، والاستجابة للتحولات التي يعرفها، وتحقيق أثر تنموي واجتماعي مستدام.

وانطلاقا مما سبق، تثار الإشكالية الآتية:

إلى أي حد أسهمت حكامة الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل بالمغرب في تعزيز فعالية السياسات العمومية وتحقيق أهداف التشغيل؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالميزانية الاجتماعية، وما أهم مرتكزاتها المفاهيمية؟
- ما الإطار القانوني والمؤسساتي لحكامة الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل بالمغرب؟

[1] الاشكال اللانمطية والجديدة للتشغيل بالمغرب – السياق والرهانات وآفاق التطور – مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل، إصدار 2020، الصفحة 2.

- إلى أي مدى أسهمت حكامة التدبير المالي في تعزيز نجاعة سياسات التشغيل؟
- وما أبرز التحديات والآفاق الكفيلة بتطوير حكامة الميزانية الاجتماعية بقطاع الشغل؟

للإجابة عن هذه الإشكالية وأسئلتها الفرعية، سيتم تناول الموضوع من خلال محورين أساسيين؛ يخصص المحور الأول لدراسة **الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل: مقاربة مفاهيمية**، بينما يتناول المحور الثاني **حكامة التدبير المالي في قطاع الشغل وأثرها على مؤشر البطالة في زمن كوفيد-19**، واستشراف أهم التحديات والآفاق الكفيلة بتطويرها.

المحور الأول: الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل: مقاربة مفاهيمية

يشكل موضوع التشغيل أحد المحاور المركزية ذات الأبعاد المتعددة التي أثارت اهتمام الباحثين منذ أن بدأ الوعي يتشكل بأهميته ودوره المحوري في البناء السوسيو-اقتصادي، إذ تغيرت المقاربات النظرية نحوه تبعا لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتضح من خلال تتبع المسار التاريخي لمفهوم التشغيل.

وينظر إلى التشغيل في مفهومه التقليدي باعتباره تمكين الفرد من الحصول على عمل والانخراط في النشاط الاقتصادي بعد اكتسابه قدرا من التأهيل والتكوين والتدريب اللازم.

غير أن هذا الفهم الكلاسيكي يظل محدودا من حيث الدقة والشمولية، لكونه لا يوضح الشروط الجوهرية الواجب توافرها في العامل ولا يحدد الخصائص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالمؤسسات المشغلة والمكونة له.

أما التشغيل بمفهومه الحديث فليس مجرد نقيض للبطالة، ولا يقتصر على ممارسة عمل معين، بل يشمل استمرارية الشغل وضمان الاستقرار المهني والأجر الملائم للعامل تبعا لمؤهلاته واختصاصه، مع ما يترتب عن ذلك من اعتراف مؤسساتي بحقوقه المهنية والاجتماعية. كما يتضمن هذا المفهوم الحق في المشاركة داخل التنظيمات الجماعية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، مما يمنحه بعدا مؤسسا لتطوير العمل وترقيته[2].

ويقصد بالتشغيل في معناه الشمولي استخدام القوى العاملة داخل مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء الصناعية أو التجارية أو الإدارية أو الخدماتية، في إطار عملية تخطيطية تستهدف تلبية حاجيات هذه القطاعات من اليد العاملة المناسبة.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تحديد مفهوم أكثر دقة للتشغيل يقوم على استعمال قوة العمل بما يتعارض مع البطالة، أي إدماج العنصر البشري في الأنشطة الاقتصادية بشكل فعال مع ضمان حقوقه القانونية في التكوين والترقي والاستفادة من الامتيازات المهنية، وفقا لما تنص عليه القواعد القانونية المنظمة لعلاقات الشغل.

كما تعتبر عملية التشغيل من الناحية القانونية من صميم اختصاصات جهة الاستخدام، فهي الجهة التي تضطلع بعملية التوظيف والاختيار، إذ تنتقي من سوق العمل الأفراد الذين تراهم مناسبين لشغل مناصبها، غير أن حرية هذه الجهة ليست مطلقة، بل تتأرجح بين الإطلاق والتقييد تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد.

وباعتبار التشغيل من العمليات الأساسية في السياسات العمومية ذات الطابع السوسيو-اقتصادي، فإنه يخضع لجملة من الضوابط القانونية التي أفرزها التحول الديمقراطي في المجتمعات المعاصرة[3]، والتي أقرت مبادئ عامة مشتركة بين الأنظمة القانونية المختلفة[4].

---

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجيه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012، الصفحة 40.

[3] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجيه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، المرجع السابق، الصفحة 41-42.

[4] ومن بين هذه الأسس والمبادئ نذكر:

وفي هذا السياق، لا تلعب العناصر التاريخانية كما حددها آلان توران دورا محوريا في توجيه سيرورة سوق الشغل أو في ضبط نتائجه الاجتماعية، كالظاهرة المتصلة بالبطالة في المجتمع المغربي، وذلك للأسباب التالية:

- إن المخططات الحديثة لسوق الشغل تقوم أساسا على المعرفة والمعلومة كأساس للتدبير، غير أن واقع الممارسة يعكس استمرار اعتماد منطق تقليدي يرتكز على عناصر الإنتاج الكلاسيكية: رأس المال، المواد الخام، والقوى العاملة، وهو ما يدل على استمرار هيمنة رؤية دوغمائية لدى الفاعلين؛

- إن تبني مشروع التنمية الوطني لأساليب تسيير محدودة الارتباط بالمعرفة يفاقم أزمة الحوافز الاقتصادية، ويبرز غياب شراكة حقيقية مع مؤسسات البحث العلمي والجامعة، رغم ما يمكن أن تضطلع به من دور في ترشيد المشاريع التنموية وتوجيهها نحو ضبط سوق الشغل وتقليص اختلالاته.

كما أن وجود بنيات اجتماعية واسعة تعمل خارج مجال الرصد الإحصائي المحايد يعكس ضعف الثقافة المؤسسية للبيانات، مما يجعل التركيز ينصب على الجوانب الشكلية للأرقام عوض مضمونها الواقعي. وهكذا يتحول الرقم إلى **طابو** إحصائي ذي بعد سوسيولوجي، يحول دون فهم دينامية البطالة وضبطها، ليغدو الهدف العملي في الممارسة هو إدارة البطالة بدل إدارة سوق الشغل.

وفي مواجهة هذا الواقع، جاءت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 في سياق يتسم بتدهور مؤشرات سوق العمل، حيث لم تعد مناصب الشغل المتوفرة كافية، واشتدت محدودية فرص الإدماج، مع بروز حالة عدم التلاؤم بين المؤهلات المعروضة واحتياجات السوق، فضلا عن هشاشة برامج التحفيز وضعف فعالية آليات الوساطة[5].

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى جعل التشغيل محور الفعل العمومي عبر مقاربة شمولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وتستجيب لمتطلبات الفئات المتضررة من البطالة. كما تروم خلق مناصب شغل كافية ومطابقة لمعايير الجودة، مع ضبط الفوارق المجالية وتشجيع المساواة بين الجنسين في الولوج إلى العمل.

ويعد إنعاش الشغل المنتج وتثمين الرأسمال البشري وتعزيز الحكامة الجيدة لسوق العمل من أهم الرافعات الكفيلة بتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة وضمان عيش كريم للفئات الهشة، عبر خفض معدلات الفقر والهشاشة. وقد تم في مرحلة إعداد الاستراتيجية القيام بتشخيص دقيق

- **مبدأ المساواة**: وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد، والرأي...

- **مبدأ الجدارة**: الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

وعلى أي حال فإننا نجد بعض التباين والتفاوت من حيث تطبيق هذه المبادئ، كما نجد بعض الخصوصية التي تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية، فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي والتي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، مما يعد تعبير تجسيدا لفكرة الليبرالية، غير أن مبدأ وضرورة خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب فرضت على هذه الدول التدخل ولو نسبيا من أجل الحفاظ على هذا التوازن.

في حين نجد أن الدول ذات التوجه الاشتراكي قد فرضت نفسها في سوق العمل تجسيدا لفكرة أو مبدأ الحق في العمل لكل مواطن، ووضعت على عاتقها مسؤولية توفير العمل كم جعلت منه حقا وواجبا، مما يعني أنه تجاوزت البعد الاقتصادي لفكرة العمل أو التشغيل وأعطته بعدا اجتماعيا. فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجيه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، المرجع السابق، الصفحة 42-43.

[5] نورالدين بولعراس، في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر: من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة – مقاربة سوسيو إقتصادية – مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، الصفحة 344.

لتكوين قاعدة معرفية حول واقع التشغيل بالمغرب، توخيا لتحديد الإشكالات ذات الأولوية، وضبط الأهداف الاستراتيجية وآليات التدخل[6]. كما استقرت هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية[7].

المحور الثاني: حكامة التدبير المالي في قطاع الشغل وأثرها على مؤشر البطالة في زمن كوفيد-19.

لقد تعرض سوق الشغل إلى ضغوط غير مسبوقة خلال أزمة كوفيد-19[8]، إذ تضررت قطاعات اقتصادية استراتيجية وفي مقدمتها السياحة والنقل، ما أدى إلى فقدان عدد كبير من العاملين في هذه المجالات لوظائفهم، بينما امتدت التداعيات لاحقا لتشمل مختلف القطاعات الأخرى، خاصة الأنشطة الحرة والموسمية والعمل غير المهيكل. فمع تباطؤ النشاط الاقتصادي وركود الطلب، تصاعدت معدلات فقدان الشغل، لتصل البطالة إلى مستويات قياسية تطلبت تدخل الحكومات بشكل استعجالي لحماية سوق العمل والحفاظ على الحد الأدنى من الدينامية الاقتصادية.

وقد بادرت الدول إلى اعتماد خطط تحفيزية شاملة تضمنت آليات دعم الأجور وضمان التشغيل وتمويل رأس المال العامل، إلا أن هذه التدابير، رغم استثنائيتها، لم تعمل سوى على التخفيف المؤقت من الأضرار. فبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فقد شهد الربع الأخير من سنة 2020 انخفاضا يعادل 5.4% من ساعات العمل المنجزة عالمياً، أي ما يمثل خسارة 255 مليون وظيفة بدوام كامل وهو ما يعادل 8.8% من إجمالي ساعات العمل. وبالمقارنة مع سنة 2020، انخفض مجموع فرص العمل بنحو 204 ملايين وظيفة، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن التوقعات السابقة للجائحة كانت تشير إلى خلق حوالي 30 مليون وظيفة جديدة، يمكن القول إن الأزمة تسببت في فقدان نحو 44 مليون وظيفة زيادةً على ما كان متوقعا.

وقد استمر النزيف خلال سنة 2021 نتيجة الموجات المتتالية للوباء، حيث سجل تراجع إضافي في ساعات العمل بنسبة 4.8% في الربع الأول، أي ما يعادل 40 مليون وظيفة بدوام كامل، ثم تحسن طفيف في الربع الثاني بنسبة 4.4% أي ما يعادل 27 مليون وظيفة.

وبات واضحا أن التداعيات الاقتصادية للجائحة تجاوزت البعد الظرفي لتشكل أزمة بنيوية عميقة داخل الأنظمة الاقتصادية، التي كشفت هشاشتها البنيوية وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات. فالأزمة الصحية لم تكن سوى الشرارة التي أطلقت سلسلة من التحديات المالية والاقتصادية المركبة على الصعيد العالمي، انعكست على معدلات النمو والإنتاجية والتشغيل[9].

ومع هذه التحولات البنيوية، فرضت الجائحة نفسها كاختبار حقيقي لقدرة الحكومات على تدبير الأزمات المالية، بما في ذلك المغرب الذي واجه صدمة مزدوجة اقتصادية واجتماعية أثرت بعمق على المالية العمومية، رغم سرعة الاستجابة عبر إحداث صندوق خاص بتدبير

---

[6] تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، بمجلس المستشارين، يوليوز 2021، الصفحة 18.

[7] تعتمد الإستراتيجية الوطنية على أربعة محاور رئيسية:

(1)دعم خلق مناصب الشغل؛

(2)تثمين الرأسمال البشري؛

(3)تحسين نجاعة برامج التشغيل الذاتي وتعزيز الوساطة في التشغيل؛

(4) تطوير إطار الحكامة في سوق الشغل. تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، بمجلس المستشارين، يوليوز 2021، الصفحة 19.

[8] مجموعة البنك الدولي: الاستجابة لارتفاع صارخ في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقرا، مقال متاح بتاريخ 11/12/2025 على: الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org

[9] سمية بومروان، حكامة تدبير المالية العامة زمن الأزمات: دراسة مقارنة في السياقات والاستراتيجيات السوسيو- اقتصادية والميزانياتية في ظل أزمة الجائحة وما بعدها "المغرب نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية، السنة الجامعية 2024-2025، الصفحة 256-257.

الجائحة وتعبئة الموارد في إطار القانون المالي التعديلي لسنة 2020. غير أن استمرار الأزمات اللاحقة، من قبيل أزمة الطاقة والتضخم والتغيرات المناخية، أكد الحاجة الملحة إلى تجديد آليات الحكامة المالية وتعزيز مرونة تدبير الميزانية[10].

لقد خلفت الجائحة آثارا عميقة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، إذ شكلت أزمة كوفيد-19 اختبارا فعليا لقدرة النموذج الاقتصادي المغربي على الصمود أمام التقلبات الخارجية، بالنظر إلى اعتماده الكبير على قطاعات شديدة الارتباط بالدورة الاقتصادية الدولية كالسياحة والفلاحة والصناعة التحويلية. فقد أدى إعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد التنقل وفرض الحجر الشامل إلى توقف شبه كلي للأنشطة الإنتاجية، وانخفاض حاد في الطلب الداخلي والخارجي، وتراجع مستوى الاستهلاك والاستثمار، فضلا عن اضطراب سلاسل التوريد[11].

وسعيا للتقليل من الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية، اعتمدت الدولة المغربية مجموعة من التدابير الاستثنائية الرامية إلى دعم الفئات المتضررة وأنشطة المقاولات، إلا أن الأزمة كانت عميقة بما حال دون الحفاظ على مستويات التشغيل المعتادة. فقد توقفت مئات الأوراش الصناعية والإنشائية، وتقلصت موارد العديد من الأسر، كما تراجعت المداخيل الجبائية بنسبة 9.1% سنة 2020 مقابل زيادة 2.5% سنة 2019، وارتفع معدل البطالة وطنيا إلى حوالي 14.8% بزيادة 5.6 نقاط عن السنة السابقة[12].

كما أبانت الجائحة عن عمق الهشاشة البنيوية للمجتمع المغربي، وأعادت إلى الواجهة مطلب العدالة الاجتماعية بشكل ملح خاصة في ميادين الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. فقد واجهت فئات واسعة من المواطنين صعوبات كبيرة في الولوج إلى الخدمات الأساسية إثر إغلاق المؤسسات التعليمية والصحية وضعف البنية التحتية، وهو ما فاقم مظاهر التفاوت المجالي بين المناطق الحضرية والقروية.

كما كشفت الأزمة عن هشاشة الشريحة العاملة في الاقتصاد غير المهيكل التي تمثل أكثر من 60% من السكان النشطين خارج التغطية الاجتماعية. فقد بينت معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن 77% من الأسر المغربية صرحت بتراجع مداخيلها بشكل حاد خلال فترة الحجر الصحي، وأن 34% منها عجزت عن تغطية احتياجاتها الأساسية مما اضطر العديد منها إلى تقليص استهلاكها والاعتماد على الادخار المحدود أو المساعدات العائلية[13]. كما شهدت الطبقة الوسطى تآكلا في قدراتها الشرائية بفعل توقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، وهو ما أشار إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي اعتبر أن الأزمة زحزحت شرائح واسعة من الفئة المتوسطة نحو هامش الهشاشة، داعيا إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي وتعزيز سياسات الحماية الاقتصادية والاجتماعية[14].

ولمواجهة هذه التحديات، بادرت السلطات إلى إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كوفيد-19، مول برامج دعم مؤقتة استفادت منها حوالي 5.5 ملايين أسرة غير منخرطة في نظام الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، أبرزت هذه التجربة محدودية نظام الاستهداف وضعف قاعدة البيانات الاجتماعية مما أثر على فعالية الدعم وعدالته في التوزيع.

---

[10] محمد بنعبو، المالية العمومية المغربية في ظل أزمة كوفيد-19: التدابير والإكراهات والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس –الرباط، 2021، الصفحة 58-63.

[11] وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، تقرير الظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19، الرباط، 2021، الصفحة 12-14.

[12] محمد سليم الوريكلي – فوزية بنسلام، قراءة في تدبير الازمات المالية والكوارث الطبيعية: دور صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرهما على الاقتصاد المغربي، منشور في مجلة قراءات متقاطعة في القانون والسياسة والاقتصاد والمجتمع، العدد 10، نونبر – دجنبر 2024، الصفحة 129.

[13] سمية بومروان، حكامة تدبير المالية العامة زمن الأزمات: دراسة مقارنة في السياقات والاستراتيجيات السوسيو- اقتصادية والميزانياتية في ظل أزمة الجائحة وما بعدها "المغرب نموذجا"، المرجع السابق، الصفحة 295.

[14] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رؤية جديدة لعقد اجتماعي منصف، الرباط، 2021، الصفحة 17.

وتؤكد هذه المعطيات الحاجة الماسة إلى إصلاح هيكلي للمنظومة الاجتماعية من خلال تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز العدالة المجالية وتطوير البنى الرقمية والصحية والتعليمية لرفع قدرة المجتمع على مواجهة الصدمات المستقبلية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تسببت الجائحة في خلل حاد بمؤشرات النمو والتشغيل والاستثمار[15]، ما جعل المغرب يقر تعديلا على قانون المالية لسنة 2020 لأول مرة منذ ثلاثة عقود، تطلب مراجعة التقديرات الجبائية في ظل انكماش اقتصادي بلغ 5.8% وتهاوي الإيرادات إلى 18.3% من الناتج الداخلي الإجمالي رغم الانتعاش المحدود في النصف الثاني من السنة.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم عجز الميزانية ليبلغ 7.4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3.6% سنة 2019، إلى جانب تدهور احتياطي العملة الصعبة وارتفاع الحاجة إلى التمويل. ولتعويض هذا العجز لجأت الدولة إلى التمويل الخارجي بتعبئة قروض جديدة ومنح إضافية عبر البنك الدولي ومؤسسات تمويلية أخرى من أجل دعم الميزانية وتحسين مرونة الاقتصاد الوطني[16].

وقد أكدت التقارير الوطنية والدولية حجم الخسائر التي أصابت مؤشرات الاقتصاد الكلي، من تراجع الناتج الداخلي الخام وارتفاع البطالة إلى اتساع عجز الميزانية وضعف احتياطي النقد الأجنبي، في مقابل غياب مقاربات متكاملة للاستجابة الاقتصادية طويلة المدى[17].

وفي هذا الإطار، أصدر المغرب بتاريخ 8 دجنبر 2020 سندات دولية بقيمة 3 مليارات دولار لإعادة تمويل احتياجات الخزينة وتوطيد الثقة مع المستثمرين الدوليين، ثم أصدر بتاريخ 24 شتنبر من نفس السنة سندات بقيمة مليار يورو، في خطوة أشادت بها الأسواق العالمية باعتبارها إشارة لقوة الإصلاحات الهيكلية الجارية، خاصة بعد إطلاق «**صندوق محمد السادس للاستثمار**» كآلية مهيكلة لدعم الاقتصاد وإعادة تنشيط الاستثمار الوطني[18].

---

[15] سمية بومروان، حكامة تدبير المالية العامة زمن الأزمات: دراسة مقارنة في السياقات والاستراتيجيات السوسيو- اقتصادية والميزانياتية في ظل أزمة الجائحة وما بعدها "المغرب نموذجا"، المرجع السابق، الصفحة 296-297.

[16] محمد سليم الورياكلي – فوزية بنسلام، قراءة في تدبير الازمات المالية والكوارث الطبيعية: دور صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرهما على الاقتصاد المغربي، المرجع السابق، الصفحة 130.

[17] سمية بومروان، حكامة تدبير المالية العامة زمن الأزمات: دراسة مقارنة في السياقات والاستراتيجيات السوسيو- اقتصادية والميزانياتية في ظل أزمة الجائحة وما بعدها "المغرب نموذجا"، المرجع السابق، الصفحة 294.

[18] محمد سليم الورياكلي – فوزية بنسلام، قراءة في تدبير الازمات المالية والكوارث الطبيعية: دور صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرهما على الاقتصاد المغربي، المرجع السابق، الصفحة 130.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن حكامة الميزانية الاجتماعية في قطاع الشغل لم تعد خيارا تدبيريا فحسب، بل أصبحت مدخلا أساسيا لتعزيز فعالية السياسات العمومية الموجهة للتشغيل، وتحقيق التوازن بين البعد المالي والبعد الاجتماعي في تدبير الشأن العام. فالميزانية الاجتماعية، بما تمثله من أداة لتوجيه الموارد العمومية نحو تحقيق أهداف التنمية والإدماج المهني والحماية الاجتماعية، تكتسب أهميتها من قدرتها على تجسيد التوجهات الاستراتيجية للدولة وتحويلها إلى برامج وإجراءات قابلة للتنفيذ والتقييم.

كما أبانت الدراسة أن الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية بالمغرب، ولاسيما في ظل القانون التنظيمي لقانون المالية، أسهمت في إرساء عدد من المبادئ المرتبطة بالحكامة المالية، من قبيل النجاعة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقييم الأداء. غير أن تحقيق الأثر المنشود على مستوى التشغيل يظل رهينا بمدى تكامل مختلف المتدخلين، وحسن توجيه الموارد المالية، والارتقاء بآليات التخطيط والتتبع والتقييم، بما يضمن توظيف الاعتمادات المالية وفق أولويات تنموية واضحة وقابلة للقياس.

ومن ثم، فإن تعزيز حكامة الميزانية الاجتماعية بقطاع الشغل يقتضي الانتقال من منطق تدبير الاعتمادات إلى منطق تدبير النتائج، من خلال اعتماد مؤشرات دقيقة لقياس الأداء، وتعزيز الرقمنة وتبادل المعطيات، وتطوير آليات الافتحاص والتقييم، وربط البرامج الميزانياتية بمؤشرات سوق الشغل واحتياجاته الفعلية. كما يقتضي الأمر ترسيخ التنسيق المؤسساتي بين مختلف الفاعلين، بما يضمن انسجام السياسات العمومية وتكاملها في مجال التشغيل.

وفي الأخير، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في حجم الموارد المالية المرصودة لقطاع الشغل، بقدر ما يكمن في جودة حكامتها، وقدرتها على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس، يجعل من الميزانية الاجتماعية أداة استراتيجية لدعم التشغيل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب.

المصادر والمراجع:

✓ الرسائل والأطروحات:

- بنعبو محمد، المالية العمومية المغربية في ظل أزمة كوفيد-19: التدابير والإكراهات والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2021 .
- بومروان سمية، حكامة تدبير المالية العامة زمن الأزمات: دراسة مقارنة في السياقات والاستراتيجيات السوسيو-اقتصادية والميزانياتية في ظل أزمة الجائحة وما بعدها: المغرب نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، السنة الجامعية 2024-2025 .
- بوكابوس فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل وتوجيه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012 .

✓ المقالات العلمية:

- بولعراس نورالدين، »في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر: من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة – مقاربة سوسيو اقتصادية«، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015 .
- الورياكلي محمد سليم، وبنسلام، فوزية، »قراءة في تدبير الأزمات المالية والكوارث الطبيعية: دور صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرهما على الاقتصاد المغربي«، مجلة قراءات متقاطعة في القانون والسياسة والاقتصاد والمجتمع، العدد 10، نونبر-دجنبر 2024 .
- مجموعة البنك الدولي، »الاستجابة لارتفاع صارخ في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقرا«، مقال منشور بالموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، بتاريخ 11 دجنبر 2025 .

✓ التقارير والدراسات الرسمية:

- الاشكال اللانمطية والجديدة للتشغيل بالمغرب: السياق والرهانات وآفاق التطور، مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل، إصدار 2020 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رؤية جديدة لعقد اجتماعي منصف، الرباط، 2021 .
- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، مجلس المستشارين، يوليوز 2021 .
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، تقرير الظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19، الرباط، 2021 .

✓ المواقع الإلكترونية:

- مجموعة البنك الدولي، »الاستجابة لارتفاع صارخ في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقرا«، مقال منشور على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، بتاريخ 11 دجنبر 2025.